مؤسسات المجتمع المدني ودورها في تعزيز السلم المجتمعي

ناصر عبدالله عون – الأكاديمية الليبية للدراسات العليا "الخمس" – ليبيا
خالد سعد كريم – الأكاديمية الليبية للدراسات العليا "الخمس" – ليبيا

المُلَّخصُ:

تؤدي مؤسسات المجتمع المدني دوراً حيوياً في تعزيز السلم والاستقرار داخل المجتمعات من خلال تنوع برامجها ومبادراتها التي تسعى إلى تعزيز التماسك الاجتماعي وتوطيد قيم التفاهم والتسامح والتعاون بين الأفراد والجماعات؛ تتعدد أشكال هذه المؤسسات، بدءاً من المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية، وصولاً إلى الحركات الاجتماعية، وكلها تهدف إلى المشاركة في تطوير المجتمع المدني وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي. وفي ظل التحديات المتزايدة التي تواجه المجتمعات الحديثة، سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، تظهر الحاجة الملحة إلى تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز التعايش السلمي والحد من النزاعات المحتملة، وهذه المؤسسات لا تقتصر على كونها أدوات للتنمية فقط، بل يمكن أن تساهم بشكل رئيس في إعادة بناء المجتمعات المتضررة من النزاعات، من خلال دعم عمليات المصالحة وبناء الثقة بين الأطراف المختلفة؛ ومن هذا المنطلق، يسعى هذا البحث إلى دراسة الدور الهام لمؤسسات المجتمع المدني في تعزيز السلم المجتمعي، وتسليط الضوء على سبل تفعيل هذا الدور، من خلال العمل على القواسم المشتركة بين مكونات المجتمع لتعزيز التفاهم المتبادل وتحقيق السلام المستدام.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات المجتمع المدني، السلم المجتمعي، بناء السلام، التنمية المستدامة

المقدمة:

تُعدُّ مؤسسات المجتمع المدني من العوامل الأساسية التي تسهم بشكل فعال في تعزيز السلم والاستقرار داخل المجتمعات؛ فهي تؤدي دوراً محورياً في بناء التماسك الاجتماعي من خلال برامجها ومبادراتها المتنوعة التي تستهدف تطوير العلاقات بين الأفراد والجماعات في المجتمع، وهذه المؤسسات تعمل على ترسيخ قيم التفاهم، التسامح، والتعاون بين مختلف المكونات الاجتماعية، وهذا يسهم في تعزيز الاستقرار المجتمعي على المدى الطويل.

وتتنوع أشكال مؤسسات المجتمع المدني لتشمل المنظمات غير الحكومية، والجمعيات الأهلية، والحركات الاجتماعية، والمبادرات المجتمعية، وكلها تسعى إلى تعزيز المشاركة الفاعلة في عملية التنمية المجتمعية، وتسهم هذه المؤسسات في تقوية شبكات الأمان الاجتماعي من خلال تقديم الدعم الاجتماعي والاقتصادي للأفراد، ولا سيما الفئات الضعيفة والمهمشة، وهذا يسهم في تقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين مختلف شرائح المجتمع، ومن خلال هذه الأدوار المتعددة، تؤدي مؤسسات المجتمع المدني دوراً رئيساً في بناء نظام اجتماعي قوي قادر على مواجهة التحديات المتزايدة.

وفي ظل التحديات الكبيرة التي تواجهها المجتمعات المعاصرة، سواء كانت ذات طابع اجتماعي أو اقتصادي أو سياسي، تبرز الحاجة المتزايدة إلى تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز التعايش السلمي والوقاية من النزاعات المحتملة؛ فعلى الرغم من إسهام هذه المؤسسات في التنمية المستدامة من خلال الأنشطة المختلفة التي تقوم بها، إلا أن أهميتها تتجلى أيضًا في قدرتها على خلق بيئة مجتمعية أكثر استقراراً وأماناً، فهي تعمل على نشر ثقافة الحوار، وتعزيز التواصل بين مختلف الفئات الاجتماعية والسياسية، بما يسهم في الحد من التوترات والصراعات التي قد تنشأ نتيجة للاختلافات في الرؤى أو المصالح.

علاوة على ذلك، تؤدي هذه المؤسسات دورًا مهمًا في إعادة بناء المجتمعات التي تعرضت للنزاعات أو الأزمات، من خلال دعم عمليات المصالحة، وتُسهم كذلك مؤسسات المجتمع المدني في بناء جسور الثقة بين الأطراف المتنازعة، وهو ما يعزز من عملية الشفاء الاجتماعي ويعزز الاستقرار على المستوى المحلي والوطني، وهي بذلك تشكل عنصراً أساسياً في عملية بناء السلام المستدام من خلال العمل على خلق تفاهمات مشتركة بين مختلف مكونات المجتمع.

وبناءً على ما سبق من معطيات، سوف يعمد هذا البحث إلى دراسة دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز السلم المجتمعي، مع التركيز على مدى فعالية ذلك الدور في ظل الظروف والتحديات المختلفة.

أولا: إشكالية البحث

على الرغم من انتشار مؤسسات المجتمع المدني وتزايد دورها في تعزيز السلم المجتمعي، تظل هناك تساؤلات إلى مدى فاعلية هذه المؤسسات في تحقيق أهدافها المتعلقة بالحد من النزاعات وتعزيز التعايش السلمي، وفي إطار ذلك، يحاول البحث الإجابة على التساؤلات التالية:

أ. السؤال الرئيس:

– ما مدى فاعلية هذه المؤسسات في تعزيز السلم المجتمعي في ظل التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية؟

ب. ويتفرع من السؤال الرئيس سؤالان فرعيان:

– هل تستطيع مؤسسات المجتمع المدني الحد من النزاعات وتعزيز التعايش السلمي في المجتمعات؟

– هل يمكن اعتبار مؤسسات المجتمع المدني شريكاً رئيساً في بناء السلام الدائم رغم التحديات؟

ثانيا: فرضية البحث:

سوف يحاول البحث التحقق من صحة فرضية محورية، مفادها: أن مؤسسات المجتمع المدني تمتلك دوراً فاعلاً في تعزيز السلم المجتمعي والحد من النزاعات البينية. وتتفرع من الفرضية المحورية، فرضيات ثانوية، هي:

- إن فاعلية ذلك الدور تعتمد على مدى قدرتها على تجاوز التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية القائمة.
- إن تعزيز هذا الدور يتطلب تنسيقاً أكبر مع الجهات الحكومية والمجتمعية لتحقيق السلام الدائم.

ثالثا: أهمية البحث: وتكمن أهمية البحث فيما يأتي:

- معالجة القضايا المجتمعية والنزاعات؛ حيث تكمن أهمية هذا البحث في الحاجة إلى فهم دور مؤسسات المجتمع المدني في معالجة المشكلات التي تؤدي إلى النزاعات داخل المجتمعات، وتتزايد هذه الحاجة في ظل التحديات التي تشمل الفقر، التهميش، وانعدام العدالة الاجتماعية، وذلك يجعل توظيف هذه المؤسسات أداة أساسية للحد من النزاعات وتعزيز السلم.
- تسليط الضوء على أهمية السلم المجتمعي باعتباره عاملا أساسيا لاستدامة المجتمعات؛ فالسلم لا يقتصر على غياب النزاعات، بل يتطلب بيئة داعمة للتعاون والتعايش السلمي بين الأفراد، وهو ما تسعى مؤسسات المجتمع المدني إلى تحقيقه.
- تقديم رؤى عاى كيفية تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني بشكل أكثر فعالية، والتركيز على دراسة التحديات التي تواجه هذه المؤسسات، ويقترح البحث كذلك استراتيجيات لتجاوز العقبات الهيكلية والتنظيمية والسياسية التي تعيق عملها.

– إيضاح أهمية التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني والجهات الحكومية لتحقيق نتائج مستدامة في تعزيز السلم المجتمعي، عن طريق تحليل نماذج الشراكة الناجحة، ويقدم البحث في سياق ذلك، توصيات لتعزيز هذا التعاون وتوسيع تأثيره.

– التركيز على تعزيز الوعي بأهمية المجتمع المدني، وذلك برفع الوعي بدور مؤسسات المجتمع المدني، فهو أداة فعالة للوقاية من النزاعات، وإثبات أن هذه المؤسسات يمكن أن تكون محركا أساسياً للتغيير الإيجابي في المجتمع إذا توفرت لها بيئة داعمة.

– يحاول البحث سد النقص، الذي قد تعاني منه المكتبة الليبية والعربية، فيما يتعلق بمثل هذه الدراسات.

رابعا: أهداف البحث: يسعى هذا البحث إلى تحقيق حزمة من الأهداف، أهمها:

– دراسة تأثير مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز السلم المجتمعي.

– تحديد التحديات التي تواجه هذه المؤسسات في تحقيق أهدافها.

– تحليل العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والدولة في تحقيق الأمان المجتمعي.

– تعزيز الوعي بأهمية دور المجتمع المدني في الوقاية من النزاعات.

– تقديم توصيات لتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في بناء السلام.

خامسا: منهج البحث:

يتطلب البحث الاستعانة **بالمنهج الوصفي التحليلي**، وذلك لوصف الظاهرة محل البحث والدراسة وتحليلها، والمتمثلة في: "أنشطة ودور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز السلم المجتمعي"، والوصول لمرحلة استخلاص النتائج.

سادسا: محاور البحث:

المحور الأول: مفهوم مؤسسات المجتمع المدني والسلم المجتمعي.

المحور الثاني: دور مؤسسات المجتمع المدني في الوقاية من النزاعات.

المحور الثالث: التحديات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز السلم المجتمعي.

المحور الأول: مفهوم مؤسسات المجتمع المدني والسلم المجتمعي

تُعد مؤسسات المجتمع المدني جزءاً أساسياً من الهيكل الاجتماعي الحديث؛ حيث تؤدي دوراً محورياً في تعزيز السلم المجتمعي من خلال التوسط بين الدولة والمجتمع، والعمل على تلبية احتياجات الأفراد والمجموعات المختلفة، ويُعرّف المجتمع المدني: "بأنه فضاء تنظيمي مستقل يضم الجمعيات الأهلية، النقابات، والمنظمات غير الحكومية التي تسعى لتحقيق مصالح عامة بعيدًا عن سلطة الدولة أو القطاع الخاص". ويمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تكون عامل استقرار، بخاصة في المجتمعات التي تشهد انقسامات أو نزاعات، حيث تُسهم في بناء الجسور وتعزيز الحوار.

ووفقاً لجوزيف ناي، فإن "القوة الناعمة" لهذه المؤسسات تُعدّ أداة فعّالة في خلق بيئة سلمية عبر تعزيز القيم المشتركة والثقة المتبادلة بين مختلف الأطراف؛ وفي هذا السياق، يمكن النظر إلى دور مؤسسات المجتمع المدني لكونها وسيطا حضاريا يُعزز من قيم التسامح، ويُخفف من حدة التوترات، ولا سيما في الدول التي تعاني من أزمات سياسية أو اجتماعية[1]. وعليه، فإن أهمية مؤسسات المجتمع المدني تبرز باعتبارها فاعلا اجتماعيا وسياسيا يُسهم في بناء السلم المجتمعي، وهذا يُؤكد على ضرورة دعمها لتكون قادرة على أداء أدوارها بفعالية، وبخاصة في المجتمعات التي تحتاج إلى تعزيز التماسك الاجتماعي.

أولا: مفهوم مؤسسات المجتمع المدني:

يقصد بالمجتمع المدني جميع أشكال العمل الاجتماعي التي يقوم بها أفراد أو مجموعات لا ترتبط بسلطات الدولة ولا تخضع لإدارة هذه السلطات، فمنظمة

[1] جوزيف ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، الرياض، دار العبيكان، 2007، ص 12.

المجتمع المدني هي هيكل تنظيمي يخدم أعضاؤه المصلحة العامة من خلال عملية ديمقراطية، وتؤدي دور الوسيط بين السلطات العامة والمواطنين، وتعترف المادة (15) من معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي بدور المجتمع المدني في الحكم الرشيد للاتحاد الأوروبي. وتؤكد المادة (11) من معاهدة الاتحاد الأوروبي على ضرورة أن يكون للاتحاد الأوروبي حوار مفتوح وشفاف ومنتظم مع منظمات المجتمع المدني، على سبيل المثال عند إعداد مقترحات لقوانين الاتحاد الأوروبي[2].

1- تعريف مؤسسات المجتمع المدني:

تُعرّف مُنظمات المجتمع المدني بأنّها هيكل تنظيمي يعمل أعضاؤه بديمقراطية لتحقيق المصلحة بين السُلطات العامة والمُواطنين؛ إذ تكون جميع أنشطتها أنشطة تطوعيّة جماعية يمارسها الأعضاء، بهدف تحقيق المصالح والقيم المشتركة بين الدولة ومواطنيها، ولأنّ جميع أنشطتها تطوعيّة؛ فهي تُعدُّ منظمات غير حكوميّة وغير ربحيّة؛ أعضاؤها مكونين من مجموعة من الأفراد المُنفصلين عن الدولة وسوق العمل، والمُهتمين بالمجال الاجتماعي، ومما يجدر ذكره أنّ المبادئ التوجيهيّة لإطار عمل الأمم المتحدة تُقِر أنّ منظمات المجتمع المدني لا تشمل الجمعيات الربحيّة أو مؤسسات الأعمال[3]، وبذلك يبدل مفهوم "المجتمع المدني" على مجموعة واسعة من التنظيمات والمؤسسات غير الحكومية وغير الربحية التي تنشط في المجال العام، بهدف تحقيق مصالح وقيم مشتركة بين أعضائها أو لخدمة المجتمع بوجه عام، وتشمل هذه الكيانات الجمعيات الأهلية، النقابات، المنظمات غير الحكومية، المؤسسات الخيرية، والهيئات الدينية، وغيرها من المؤسسات التي تعمل باستقلالية عن الدولة والقطاع الخاص. وبذلك

[2] منظمة المجتمع المدني، "الوصول إلى قانون المجتمع المدني"، منشور على موقع الاتحاد الأوروبي: https://eur-lex.europa.eu/legal-ontent/EN/TXT/?uri=LEGISSUM:civil_society_organisation

[3] رشا الصوالحه، تعريف مؤسسات المجتمع المدني، منشور على الموقع: https://mawdoo3.com/

يمكن القول، إن المجتمع المدني هو المساحة التي تتوسط بين الأسرة والدولة، والتي تشمل مجموعة من المنظمات غير الحكومية وغير الربحية التي يُشكلها ناشطون في المجال الاجتماعي، ويعد هذا الفضاء ساحة للتعبير عن الاهتمامات والقيم المشتركة، استنادًا إلى اعتبارات أخلاقية، ثقافية، سياسية، علمية، دينية، أو خيرية.

2- خصائص المجتمع المدني:

تتسم مؤسسات المجتمع المدني بعدة خصائص تميزها عن غيرها من الكيانات، من أبرزها[4]:

- **الاستقلالية:** تعمل هذه المؤسسات بشكل مستقل عن الحكومة والقطاع الخاص، وهو ما يمنحها حرية الحركة والتعبير عن القضايا المجتمعية.
- **التطوعية:** تعتمد هذه المؤسسات على مشاركة الأفراد بشكل طوعي، وهذا يعكس التزامهم بقضايا المجتمع ورغبتهم في إحداث تغيير إيجابي.
- **عدم الربحية:** تهدف مؤسسات المجتمع المدني إلى تحقيق منافع اجتماعية وثقافية بدلاً من تحقيق أرباح مالية.
- **التنوع:** فهي تشمل مجموعة واسعة من المنظمات التي تمثل اهتمامات وقيما مختلفة، وذلك يعكس تنوع المجتمع نفسه.

ولا شك أن هذه الخصائص تسهم في تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق السلم المجتمعي، والتنمية المستدامة وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان.

3- تطور مفهوم المجتمع المدني في الدول النامية:

شهد مفهوم المجتمع المدني في البلدان النامية تطوراً ملحوظاً خلال العقود الأخيرة؛ حيث ازداد عدد المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية بشكل كبير، ويُعد هذا التوسع في هذه المنظمات انعكاساً للرغبة المتزايدة في المشاركة

[4] أميرة عادل أحمد، أماني أحمد خضير، "مداخل مفهوم المجتمع المدني وخصائصه وتطوره وظائفه"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 12، العدد الثاني، يناير 2021، ص ص 167-168

المجتمعية والتفاعل مع القضايا الاجتماعية والسياسية. ومع ذلك، فإن هذه المنظمات ما زالت تواجه تحديات كبيرة تتعلق بالقوانين والسياسات الحكومية التي تحد من عملها وتؤثر في فاعليتها. وتطور المجتمع المدني في الدول النامية تطوراً ملحوظاً عبر مراحل زمنية مختلفة، من مرحلة ما قبل الاستعمار إلى ما بعده؛ إذ تأثر بشكل كبير بالتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي مرت بها المنطقة.

ما قبل الاستعمار:

قبل الفترة الاستعمارية، كان المجتمع المدني في العالم الثالث يشمل أشكالاً من التنظيم المجتمعي المحلي، مثل: النقابات الحرفية والجمعيات الدينية والثقافية؛ هذه المؤسسات كانت تهيء مساحة للتعاون الاجتماعي والاقتصادي في غياب الدولة الحديثة، وكانت تقتصر في الغالب على حماية مصالح الأفراد والمجتمعات في مواجهة التحديات اليومية[5].

فترة الاستعمار:

أثناء فترة الاستعمار، تعرضت معظم الدول النامية لهيمنة القوى الاستعمارية، أدت إلى تراجع دور المؤسسات المحلية. وعلى الرغم من ذلك، فقد بدأت بعض الحركات الشعبية والنضالية في الظهور، مثل: الجمعيات الوطنية والحركات الثورية، التي كانت تهدف إلى مقاومة الاستعمار وتحقيق الاستقلال؛ وكانت تلك الحركات تشكل نقطة انطلاق لتطوير فكرة المجتمع المدني، الذي يهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان والمشاركة الشعبية في الحكم[6].

ما بعد الاستعمار:

مع نهاية الاستعمار، بدأ المجتمع المدني في دول العالم النامي في الظهور بشكل أكثر وضوحاً؛ حيث أنشئت منظمات غير حكومية وجمعيات حقوقية تهدف إلى تحقيق التنمية المجتمعية وتعزيز الديمقراطية، هذه المنظمات أدت دوراً مهماً

[5] أحمد الفولي، تاريخ المجتمع المدني في العالم العربي، القاهرة، دار النشر العربية، 2015، ص34.
[6] ناصر التركي، المنظمات غير الحكومية في العالم العربي: التحديات والفرص، بيروت، دار الكتب الجامعية، 2017، ص47.

في مواجهة الأنظمة السياسية الاستبدادية التي قامت بعد الاستقلال. وكانت المنظمات غير الحكومية الحامل الرئيس للمطالب الشعبية المتعلقة بالحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية، على الرغم من القيود التي فرضتها الحكومات على عمله[7].

ومجمل القول، من خلال تتبع مراحل تطور المجتمع المدني في العالم الثالث، يتضح أن هذا القطاع قد شهد تحولات جوهرية تعكس تطورات اجتماعية وسياسية واقتصادية عميقة، فمن مرحلة التنظيمات التقليدية في حقبة ما قبل الاستعمار، إلى الحركات التحررية أثناء الاستعمار، وصولاً إلى بروز المنظمات الحديثة التي تهدف إلى تعزيز التنمية والديمقراطية؛ وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه المجتمع المدني، إلا أن التجارب أثبتت قدرته على التأقلم مع المتغيرات وإيجاد مساحات للعمل حتى في أصعب الظروف، هذا التطور المتدرج يعكس أهمية دور المجتمع المدني باعتباره ركيزة أساسية للتنمية المستدامة وتعزيز المشاركة المجتمعية في الدول النامية.

ثانيا: السلم المجتمعي:

يُعدُّ السلم المجتمعي من الركائز الأساسية لاستقرار المجتمعات وتقدمها؛ إذ يعكس حالة من التناغم الاجتماعي والسياسي تسود فيها العلاقات بين مختلف مكونات المجتمع. ويتجسد السلم المجتمعي في غياب النزاعات والصراعات الداخلية، وتوفير بيئة من التعاون والاحترام المتبادل بين الأفراد والجماعات.

1. التعريف بالسلم المجتمعي:

إن تعريفات السلم المجتمعي متعددة من حيث الاصطلاح واللغة؛ فلغوياً، يعني الصلح والأمانة والبراءة من العيوب، ويدل على ترك الحرب والمسالمة والتصالح؛ أما

[7] محمد الجابري، دور المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2019، ص72.

اصطلاحاً، ويُعبر عن الأمل البشري العام في تحقيق الانسجام والتعايش السلمي بين المكونات المختلفة، ويتطلب تحقيق الاستقرار وتلبية الحكومات للمتطلبات الشعبية الضرورية، مثل: الحقوق والحريات وحماية المواطنين من مصادر التهديد[8].

وبذلك؛ فهو لا يعني غياب النزاعات فقط، بل يمثل حالة متقدمة من التعايش والانسجام تتطلب جهوداً شاملة على الصعيد الفردي والاجتماعي والمؤسسي، وإبراز دور الدولة في العدالة الاجتماعية يؤكد مسؤوليتها المحورية في إرساء أسس السلم، إلا أن المجتمع المدني والأفراد يؤدون دوراً لا يقل أهمية في نشر ثقافة الحوار والتسامح؛ فالسلم المجتمعي ليس هدفاً نهائياً فحسب، بل هو عملية مستمرة تستدعي تعاون جميع الأطراف لتحقيق التنمية والاستقرار، وهو يشكل كذلك حجر الأساس لبناء دول قوية ومجتمعات مزدهرة؛ حيث يتم تحقيق العدالة وتعزيز التماسك وقبول التنوع باعتباره عنصر قوة يدفع عجلة التقدم، وهو ما يجعل السعي لتحقيقه أمرًا ضروريًا لبناء مستقبل مشرق ومستدام.

2. عناصر السلم المجتمعي[9]:

أ. العدالة والمساواة: تُعد العدالة والمساواة من الأسس الجوهرية للسلم المجتمعي، حيث تضمن توزيع الفرص والموارد بشكل عادل بين جميع أفراد المجتمع، وهذا يعزز من شعورهم بالانتماء والاحترام المتبادل.

ب. المشاركة المجتمعية: تُسهم المشاركة الفعّالة من جميع فئات المجتمع في عمليات اتخاذ القرارات العامة في تعزيز السلم المجتمعي، حيث تضمن أن تكون جميع الأصوات مسموعة، وهو ما يقلل من شعور الإقصاء أو التهميش لدى بعض الجماعات[10].

[8] هشام عزالدين مجيد علي، خيرالله سبهان عبدالله حمد، "مرتكزات السلم المجتمعي في مرحلة ما بعد النزاع"، مجلة حمورابي، العدد46، 2023م، ص ص 172- 174.

[9] ادريس عبدالله فيصل، "ثقافة السلم الاجتماعي والتعايش السلمي في المجتمع"، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، العراق، 21 مايو 2024م، منشور على الموقع:
https://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2024/05/21/

ج. حماية حقوق الإنسان: يُعد احترام حقوق الإنسان وحمايتها من العوامل الأساسية لبناء السلم المجتمعي، حيث يشمل ذلك حماية حقوق الأفراد في التعبير، والتنقل، والتعليم، والعمل، وغيرها من الحقوق المدنية والسياسية.

د. التسامح والتفاهم: يدل التسامح على قبول التنوع في المجتمع واحترام ذلك، سواء على المستوى الثقافي أو الديني أو العرقي. عن طريق تعزيز قيم التسامح، يتم الحد من التوترات والتعصب الذي قد يؤدي إلى الانقسامات والصراعات.

هـ. الحوار والتفاوض: يمثل الحوار والتفاوض آلية رئيسة لحل النزاعات؛ حيث يُسهم في بناء الجسور بين مختلف الفرقاء السياسيين والاجتماعيين، وذلك يقلل من حدة الصراعات ويُعزز التعاون المشترك.

وخلاصة القول؛ إن عناصر السلم المجتمعي تمثل الأسس الضرورية لبناء مجتمع مستقر ومتوازن؛ إذ تسهم العدالة والمساواة في تعزيز التماسك الاجتماعي، وتضمن المشاركة المجتمعية مشاركة فعّالة من جميع فئات المجتمع في اتخاذ القرارات المصيرية، وإن حماية حقوق الإنسان تضمن بيئة خالية من الظلم والإقصاء، في حين يسهم التسامح والتفاهم في تقوية الروابط بين مختلف الثقافات والمعتقدات. أما الحوار والتفاوض، فيُعدان أداتين حيويتين لحل النزاعات والحفاظ على استقرار المجتمع؛ وعليه، فإن نجاح أي مجتمع في الحفاظ على سلم مجتمعي دائم يعتمد على تكامل هذه العناصر وتوازنها في النظام الاجتماعي والسياسي.

3. أهمية السلم المجتمعي:

أ. الاستقرار الاجتماعي: يعد السلم المجتمعي الأساس الذي يضمن استقرار المجتمعات من خلال الحد من النزاعات بين الأفراد والجماعات؛ فهو يُسهم في تعزيز التعايش السلمي، وذلك يجعل العلاقات الاجتماعية أكثر انسجاماً وقبولاً

[10] ناصر التركي، المنظمات غير الحكومية في العالم العربي: التحديات والفرص، مرجع سابق، ص 112.

للتنوع والاختلاف. وهذا الاستقرار يعزز من قدرة المجتمع على مواجهة التحديات المشتركة بطريقة أكثر فاعلية[11].

ب. التنمية الاقتصادية: يوفر السلم المجتمعي بيئة آمنة تدعم النشاط الاقتصادي والاستثمار. فالمناخ السلمي يقلل من مخاطر العنف والتوتر، وهو يشجع المستثمرين المحليين والدوليين على دعم المشروعات الاقتصادية، وهذا يحقق معدلات نمو اقتصادي مستدامة تُحسن مستوى المعيشة للأفراد[12].

ت. يُسهم السلم المجتمعي في بناء مجتمع متماسك من خلال تعزيز قيم التعاون والثقة المتبادلة بين المواطنين، ويُعدّ التماسك الاجتماعي عاملاً أساسياً لمواجهة التحديات الوطنية، مثل: الأزمات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية؛ إذ يضمن السلم المجتمعي توحيد الجهود لتحقيق أهداف مشتركة. ففي حالات النزاعات المطوّلة، غالباً ما تتفكك الشبكات والمنظومات الاجتماعية التي تقدم الدعم وتنظم رفاهية المجتمع، وهو ما يؤدي إلى هدم التماسك المجتمعي والأسري، ويفقد الناس الهوية المشتركة أو العلاقات الداعمة، فتظهر الاضطرابات والمشكلات النفسية، لا سيما عند الأطفال والشباب[13].

ث. تعزيز الحوكمة: يُسهم السلم المجتمعي في توفير بيئة مستقرة تدعم تقوية المؤسسات العامة، وذلك يُعزز تطبيق الحوكمة الرشيدة؛ فالاستقرار الاجتماعي يُمكّن هذه المؤسسات من العمل بفاعلية ومن تطوير سياسات تلبي احتياجات المواطنين بشكل عادل ومتوازن. ووفقاً لتقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية

[11] محمد الجابري، مرجع سابق، ص45.
[12] مرام خمايسة، "أهمية السلم الاجتماعي"، 10 اغسطس 2023: https://mawdoo3.com
[13] UN "الإساكو"، الدورة التاسعة للجنة التنمية الاجتماعية، البند 5ج، "أثر مشاركة الشباب على التماسك الاجتماعي".

لغربي آسيا "الإسكوا"، فإن الحوكمة الرشيدة تتطلب مؤسسات قوية وفعّالة قادرة على تحقيق المساواة والشمولية، وذلك يُسهم في تعزيز السلم المجتمعي[14].

ج. يُعد السلم المجتمعي عاملاً حيوياً في تحقيق العدالة الاجتماعية؛ حيث يضمن توزيع الموارد والفرص بشكل عادل بين جميع فئات المجتمع. وهذا التوزيع العادل، يُسهم في تقليل الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، وهو ما يحد من الشعور بالتهميش والإقصاء، ووفقاً للأمم المتحدة، تُعد العدالة الاجتماعية مبدأ أساسيا من مبادئ التعايش السلمي داخل الأمم وفيما بينها، ويتحقق في ظلها الازدهار، وعندما نعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين أو المساواة بين حقوق الشعوب الأصلية والمهاجرين، فإننا نعزز العدالة الاجتماعية، وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدراسات تشير إلى أن السلم الاجتماعي يُسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية عندما يتمتع الأفراد بفرص متساوية ومساواة في الوصول إلى الحقوق والفرص، وهو ما يُعزز الاستقرار والأمن في المجتمع[15].

وفي نهاية هذا المحور يمكن القول إن السلم المجتمعي يمثل حجر الزاوية في بناء مجتمعات مستقرة ومزدهرة؛ حيث يوفر الأساس لتحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز التماسك الوطني، وتطوير الحوكمة الرشيدة. ومن خلال السلم المجتمعي، يُمكن للمجتمعات أن تتجنب النزاعات والصراعات، وذلك يسمح بتوجيه الجهود نحو التنمية المستدامة وتحقيق رفاهية الأفراد؛ وفي ظل الأزمات العالمية والتحديات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة، تبرز أهمية تعزيز قيم التسامح والتعايش، وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، باعتبارها شريكاً رئيساً في ترسيخ السلم المجتمعي وضمان مستقبل أكثر استقراراً وعدلاً للأجيال القادمة.

---

[14] وقائع الأمم المتحدة، "دور القيادات العالمية والوطنية في مجال الحوكمة الرشيدة"، منشور على الموقع: https://www.un.org/ar/chronicle/article/20240

[15] الامم المتحدة، اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية:
https://www.un.org/ar/observances/social-justice-day

المحور الثاني: دور مؤسسات المجتمع المدني في الوقاية من النزاعات

تُعدُّ النزاعات من أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات الحديثة؛ حيث تُهدد استقرارها وتُعيق مسارات التنمية فيها، وفي هذا السياق، تؤدي مؤسسات المجتمع المدني دوراً محورياً في الوقاية من النزاعات من خلال تعزيز الحوار والتفاهم، وترسيخ قيم التسامح والتعايش بين مختلف فئات المجتمع، كما تسهم هذه المؤسسات في بناء جسور الثقة بين الأطراف المختلفة، وإيجاد حلول سلمية للنزاعات المحتملة قبل أن تتفاقم. ويبرز هذا الدور الأهمية المتزايدة لهذه المؤسسات باعتبارها شريكا أساسيا في تعزيز الأمن والسلم المجتمعي، وبخاصة في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه العالم اليوم.

أولا: مؤسسات المجتمع المدني آلية للوقاية من النزاعات

تعد مؤسسات المجتمع المدني تُعتبر من الركائز الأساسية في تعزيز السلم الاجتماعي والوقاية من النزاعات؛ إذ تؤدي هذه المؤسسات دوراً محورياً في بناء الثقة بين مختلف فئات المجتمع، وتعزيز الحوار والتفاهم المتبادل، وهذا يُسهم في تقليل احتمالية نشوب النزاعات؛ وفيما يأتي بيان لأهم الآليات:

1. تضطلع مؤسسات المجتمع المدني بدور حيوي في تعزيز الحوار والتفاهم بين مختلف مكونات المجتمع، فعن طريق إنشاء منصات تفاعلية، تتيح هذه المؤسسات للأفراد والجماعات التعبير عن آرائهم ومناقشة قضاياهم المشتركة، وهو الذي يُسهم في بناء جسور التواصل وتقليل الفجوات الفكرية والثقافية، وهذا التفاعل المستمر يُعزز من فهم الاحتياجات والمشاعر المتبادلة، ويُسهم في تقليل التوترات وإيجاد حلول سلمية للنزاعات المحتملة، ووفقاً لدراسة صادرة عن مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، فإن تشجيع أفراد المجتمع ومؤسسات المجتمع المدني على الإسهام والمشاركة في الحوار الوطني يُعزز من التلاحم والتعايش السلمي

بين مختلف فئات المجتمع[16]. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأبحاث تُشير إلى أن مؤسسات المجتمع المدني تُسهم في توفير بيئات آمنة للحوار، وهذا يسمح لجميع الأطراف بالمشاركة في النقاشات بشفافية، ويُسهم في بناء الثقة المتبادلة.

2. تؤدي مؤسسات المجتمع المدني دوراً حيوياً في تعزيز الثقة بين مختلف فئات المجتمع، بما في ذلك الفئات المهمشة أو المتضررة، فمن خلال أنشطتها المتنوعة تسعى هذه المؤسسات إلى تقليل الفجوات الاجتماعية وتعزيز التفاهم المتبادل، وتُسهم هذه الجهود في خلق بيئة سلمية ومستقرة؛ حيث تُعد الثقة المتبادلة أساساً لتحقيق التماسك الاجتماعي، وفقاً لدراسة نُشرت في مجلة دراسات الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، فإن مؤسسات المجتمع المدني تُسهم في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال تعزيز المشاركة المجتمعية وتطوير الثقافة المدنية لدى الأفراد، وذلك يُعزز من الثقة المتبادلة بين المواطنين[17]. بالإضافة إلى ذلك، فإن منظمة الأمم المتحدة بينت أن الشراكة مع المجتمع المدني تُعزز مُثلها العليا وتدعم عملها، مما يُسهم في بناء عالم أكثر أماناً واستدامة[18]. ومن ذلك، يتضح أن مؤسسات المجتمع المدني تُسهم بفعالية في بناء الثقة بين الأطراف المختلفة، وهو ما يُعزز من استقرار المجتمعات ويُقلل من احتمالية نشوب النزاعات.

3. تعزيز الشفافية والمساءلة: تؤدي مؤسسات المجتمع المدني دورًا حيويًا في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل العمليات الحكومية. ومن خلال مراقبة الأداء

---

[16] مركز الملك عبدالعزيز للتواصل الحضاري، "دور مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني لتحقيق التلاحم والتعايش الاجتماعي"، على الموقع:
https://www.kaccc.org.sa/ar/Details/index/-558?utm_source=chatgpt.com

[17] مصطفى محمد قاسم، غانم بن سعد الغان، "دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الاجتماعية، للشباب السعودي وفق رؤية المملكة 2030"، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، المجلد 46، العدد 2 أبريل 2019، ص ص 43-44.

[18] الامم المتحدة والمجتمع المدني، على الموقع:
https://www.un.org/ar/get-involved/un-and-civil-society?utm_source=chatgpt. com

الحكومي والكشف عن الممارسات غير القانونية أو غير الأخلاقية، تسهم هذه المؤسسات في تقليل فرص الفساد وتعزيز النزاهة. إن هذا الدور الرقابي يُسهم في بناء الثقة بين المواطنين والحكومة؛ إذ يشعر الأفراد بأن هناك جهات مستقلة تتابع وتحاسب الجهات الرسمية. ووفقاً لتقرير صادر عن منظمة الشفافية الدولية، فإن مشاركة المجتمع المدني في مراقبة الأداء الحكومي تُعد من الأدوات الفعّالة في مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية[19].

4. التوعية والتثقيف: تُسهم مؤسسات المجتمع المدني في نشر الوعي بأهمية السلم الاجتماعي وحقوق الإنسان من خلال برامجها التثقيفية والتوعوية، وتعمل هذه المؤسسات على تنظيم ورش عمل، وندوات، وحملات إعلامية، تهدف إلى تثقيف الأفراد فيما يتعلق بحقوقهم وواجباتهم، وتعزيز قيم التسامح والتعايش السلمي. وهذا النوع من التوعية، يُسهم في بناء ثقافة مجتمعية قائمة على احترام الآخر وحل النزاعات بطرق سلمية؛ وتظهر الدراسات أن زيادة الوعي بحقوق الإنسان والسلم الاجتماعي تُقلل من احتمالية نشوب النزاعات وتعزز الاستقرار المجتمعي[20].

ومما سبق ذكره يتضح؛ أن مؤسسات المجتمع المدني تُعد إحدى الدعائم الأساسية لتحقيق الاستقرار المجتمعي ومنع النزاعات، وذلك من خلال أدوارها المتعددة التي تشمل تعزيز الشفافية والمساءلة، والتوعية المجتمعية، وبناء ثقافة حقوق الإنسان؛ فمن خلال مراقبة الأداء الحكومي والكشف عن الفساد والممارسات غير الأخلاقية، تسهم هذه المؤسسات في ترسيخ النزاهة والحد من

[19] محمد عبدالنبي لاشين، "دور المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان"، المجلة القانونية، على الموقع: https://jlaw.journals.ekb.eg/article_269820.html

[20] فراس حمدوني، "دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز وحماية حقوق الانسان في مناطق سيطرة القوات غير الحكومية، 2023م"، على موقع بيتنا الإلكتروني:
https://ar.baytna.org/blog/feras-hamdouni-rights-and-civil-society?utm_source=chatgpt.com

التوترات التي قد تنشأ بسبب انعدام الثقة بين المواطنين والدولة، بالإضافة إلى ذلك، تعمل مؤسسات المجتمع المدني على تعزيز وعي الأفراد بحقوقهم وواجباتهم، وذلك يؤدي إلى خلق مجتمع أكثر تفهماً وتسامحاً، مجتمع قادر على إدارة الاختلافات بطرق سلمية. وبرامج التثقيف التي تنفذها هذه المؤسسات تساعد في بناء بيئة تدعم قيم الحوار والتعايش، الأمر الذي يسهم بشكل كبير في تقليل فرص النزاعات الاجتماعية والسياسية.

ثانيا: نماذج عملية لدور مؤسسات المجتمع المدني في الوقاية من النزاعات

1. تجربة جنوب أفريقيا:

تُعَدُّ تجربة جنوب أفريقيا في الانتقال من نظام الفصل العنصري إلى الديمقراطية نموذجاً رائداً في استخدام مؤسسات المجتمع المدني للحد من النزاعات المسلحة وتعزيز السلام، فقد شهدت البلاد مرحلة معقدة في تاريخها الحديث بعد نهاية نظام الفصل العنصري في عام 1994م؛ حيث سعت إلى بناء مجتمع جديد موحد وسلمي يعكس تنوعها العرقي والسياسي. وكان لمؤسسات المجتمع المدني دور كبير في هذه العملية الانتقالية، عن طريق تنفيذ برامج ومبادرات تهدف إلى تحقيق المصالحة الوطنية وتعزيز حقوق الإنسان وبناء الديمقراطية.

أ. دور مؤسسات المجتمع المدني في المصالحة الوطنية:

بعد إنهاء نظام التمييز العنصري، كانت التحديات أمام جنوب أفريقيا كبيرة، فيما يتعلق بإعادة بناء الثقة بين المجموعات المختلفة. وقد أسامت منظمات المجتمع المدني بشكل أساسي في تعزيز المصالحة الوطنية، وذلك بالآتي:

- **تعزيز الحوار بين المجتمعات:** قامت مؤسسات المجتمع المدني بتنظيم منتديات حوارية بين مختلف المجموعات العرقية والسياسية بهدف تسهيل عملية التواصل وتبادل الأفكار، وهذه المبادرات ساعدت في بناء الثقة المتبادلة بين

المجتمعات المتنوعة، وهو الذي أسهم في تقليل التوترات بين الجماعات التي كانت تعيش في حالة من العزلة والعداء في ظل نظام الفصل العنصري[21].

- **المشاركة في لجنة الحقيقة والمصالحة:** أدت منظمات المجتمع المدني دوراً مهماً في دعم عمل لجنة الحقيقة والمصالحة التي تأسست في عام 1995م، والتي كانت تهدف إلى التحقيق في الانتهاكات التي وقعت خلال فترة الفصل العنصري. وهذه اللجنة، التي ترأسها القس "ديسموند توتو"، ساعدت في الكشف عن الحقائق التي تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان وتعزيز المصالحة بين الضحايا والجناة من خلال عملية شاملة تستند إلى الاعتراف بالظلم والسعي للتعويض والمصالحة[22].

ب. برامج بناء السلام والعدالة الانتقالية:

نفذت منظمات المجتمع المدني العديد من البرامج التي تركزت على بناء السلام وتعزيز العدالة الانتقالية، وأبرز هذه البرامج:

- **تقديم الدعم النفسي والاجتماعي:** عملت مؤسسات المجتمع المدني على تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للضحايا والجناة على حد سواء؛ فالتجربة الطويلة من العنف والنزاع، أثرت بشكل كبير على صحة الأفراد النفسية والاجتماعية، وكان لهذا الدعم دور كبير في معالجة آثار الصدمات النفسية الناتجة عن فترة الفصل العنصري.
- **تعزيز التعليم والتوعية بالسلام:** نظمت العديد من المنظمات حملات توعية وبرامج تعليمية تهدف إلى نشر ثقافة السلام والتسامح بين الأجيال الجديدة، وهذه البرامج كانت أساسية في بناء قيم التسامح والعدالة والمساواة في مجتمع كان يعاني من انقسامات عميقة نتيجة لسياسات الفصل العنصري[23].

---

[21] محمود ممداني، المواطن والموضوع: أفريقيا المعاصرة وإرث الاستعمار المتأخر، نيو جرسي، منشورات جامعة برينستون، 1996، ص42.

[22] ديسموند تيتو، لا مستقبل دون غفران، نيويورك، منشورات دار نشر دابلداي، 1999، ص 59.

[23] ياسمين سوكا، دور المجتمع المدني في العدالة الانتقالية: الآليات العالمية والواقع المحلي بعد الإبادة الجماعية والعنف الجماعي، لندنأ منشورات دار نشر روتليدج، 2006، ص 231.

ت. دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية:

أسهمت مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية في جنوب أفريقيا، من خلال مشاركتها الفعالة في:

- **مراقبة الانتخابات:** كانت مؤسسات المجتمع المدني جزءاً أساسياً من عملية مراقبة الانتخابات العامة في البلاد. وساعدت هذه المنظمات في ضمان نزاهة العمليات الانتخابية وشفافيتها، وهو ما عزز من ثقة المواطنين في النظام الديمقراطي الجديد.
- **المشاركة في صياغة السياسات:** أدت مؤسسات المجتمع المدني دوراً في المشاركة في صياغة السياسات العامة، وبخاصة تلك التي تتعلق بالعدالة الاجتماعية والمساواة؛ ومن خلال هذه المشاركة، ساعدت مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق توازن بين مصالح جميع فئات المجتمع وضمنت أن تكون السياسات العامة عادلة وتعكس تطلعات الشعب[24].

وتعد تجربة جنوب أفريقيا في الانتقال من نظام الفصل العنصري إلى الديمقراطية درساً عالمياً في كيفية تجاوز المجتمعات للنزاعات العميقة وبناء مستقبل مشترك قائم على العدالة والمساواة. وقد أدت مؤسسات المجتمع المدني دوراً أساسياً في هذه التجربة، سواء من خلال تعزيز المصالحة الوطنية أو دعم العدالة الانتقالية أو المساهمة في بناء نظام ديمقراطي شامل؛ فالنجاح الذي حققته جنوب أفريقيا لم يكن خالياً من التحديات، لكنه يُظهر الإمكانات الكبيرة للتعاون بين الحكومة والمجتمع المدني في تحقيق السلام المستدام. ومن خلال تبني الحوار، والمصارحة، والتوعية، أصبحت جنوب أفريقيا نموذجاً يُحتذى به للدول التي تسعى إلى الخروج من النزاعات العنيفة إلى مستقبل أكثر استقراراً وعدالة.

[24] أحمد حبيب، ثورة جنوب أفريقيا المعلقة: الآمال والآفاق، عمان، دار نشر زيد، 2003، ص67.

2. النموذج الكولومبي:

شهدت كولومبيا تجربة طويلة ومؤلمة من النزاعات المسلحة بين الحكومة والجماعات المسلحة، مثل: القوات المسلحة الثورية الكولومبية "FARC"، وهو ما أدى إلى أزمات إنسانية واجتماعية كبيرة. وقد برزت منظمات المجتمع المدني في كونها جهة محورية في جهود تحقيق السلام، من خلال تعزيز الحوار، وتوثيق الانتهاكات، وتمكين الفئات المتضررة، وصولاً إلى مراقبة تنفيذ الاتفاقيات.

أ. تعزيز الحوار بين الأطراف المتنازعة: عملت منظمات المجتمع المدني بعدها وسيطا فعّالا بين الحكومة والجماعات المسلحة؛ حيث ساعدت على بناء الثقة المتبادلة وتوفير مساحة آمنة للتفاوض، وأسهمت هذه الجهود في التوصل إلى اتفاقية السلام الموقعة عام 2016م، التي مثّلت نقطة تحول في تاريخ النزاع الكولومبي[25].

ب. توثيق الانتهاكات والعدالة الانتقالية: أسهمت منظمات المجتمع المدني في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، وهو ما ساعد في تعزيز الشفافية والمساءلة أمام القانون. وقد أسهمت هذه الجهود في تقديم العديد من الجناة للعدالة وإعطاء صوت للضحايا الذين عانوا من سنوات طويلة من الانتهاكات[26].

ت. تمكين الفئات المتضررة: ركزت منظمات المجتمع المدني على دعم الفئات الأكثر تضرراً من النزاع، وبخاصة النساء والأطفال، وقدمت برامج نفسية واجتماعية، وسعت كذلك إلى تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً لتعزيز مشاركتها في عمليات السلام، مثل: جهود منظمة "طريق النساء السلمي"، التي عززت مشاركة النساء في مفاوضات السلام[27].

---

[25] محمد خالد، المجتمع المدني وتحقيق السلام في النزاعات المسلحة، القاهرة، دار الفكر العربي، 2017، ص 112.

[26] أحمد الزعبي، العدالة الانتقالية في بناء السلم المجتمعي، بيروت، دار النهضة العربية، 2015، ص 76.

[27] زينب الموسوي، دور المرأة في بناء السلام: دراسة حالة كولومبيا، بيروت، دار الكتب العلمية،2016، ص 143.

ث. تعزيز ثقافة السلام: قامت منظمات المجتمع المدني بتنظيم حملات توعوية وورش عمل تهدف إلى نشر قيم التسامح والسلام، ولا سيما بين الشباب، وساعدت هذه الأنشطة في تغيير التصورات السلبية بين الأطراف المتنازعة وتعزيز السلم الاجتماعي[28].

ج. مراقبة تنفيذ اتفاقيات السلام: أدت منظمات المجتمع المدني دوراً رئيسياً في مراقبة تنفيذ اتفاقيات السلام، وهو ما أسهم في ضمان التزام الأطراف المختلفة بما تم الاتفاق عليه، كما أسهمت في الضغط لإعادة دمج المقاتلين السابقين في المجتمع، بما يضمن عدم العودة إلى العنف[29].

وبذلك؛ تُعد تجربة كولومبيا في الخروج من دائرة النزاع المسلح الطويل واحدة من أبرز الأمثلة على دور منظمات المجتمع المدني في بناء السلام المستدام، فمن خلال تعزيز الحوار بين الأطراف المتنازعة، وتمكين الفئات المتضررة، ونشر ثقافة السلام، أسهمت هذه المنظمات بشكل جوهري في تحويل مسار البلاد نحو الاستقرار والمصالحة، ورغم التحديات التي واجهتها، مثل: انعدام الثقة بين الأطراف والآثار النفسية والاجتماعية العميقة للنزاع، أثبتت التجربة الكولومبية أن السلام ليس مجرد غياب النزاع، بل هو عملية شاملة تتطلب تضافر جهود المجتمع بأسره؛ وعليه، فالتجربة الكولومبية تُبرز أهمية تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني وضمان استقلاليتها، يعدها شريكاً حقيقياً في بناء مستقبل أكثر عدالة واستقراراً، وتُعد هذه التجربة نموذجاً، يمكن للدول الأخرى التي تعاني من النزاعات الاستفادة منه في سعيها لتحقيق سلام دائم.

المحور الثالث: التحديات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز السلم المجتمعي

تؤدي مؤسسات المجتمع المدني دوراً حيوياً في تعزيز السلم المجتمعي من خلال التوسط في النزاعات، ونشر ثقافة الحوار، وتمكين الفئات الهشة. ومع ذلك،

[28] خالد القرشي، ثقافة السلام في المجتمعات المتنازعة، عمان، دار الثقافة، 2018، ص 98.
[29] عمر سليمان، مراقبة تنفيذ اتفاقيات السلام: دور المجتمع المدني، الرباط، مركز دراسات السلام،2020، ص 52.

فإن هذا الدور يواجه العديد من التحديات التي تعيق تحقيق أهدافها بشكل فعال، وترتبط هذه التحديات غالبًا بسياقات اجتماعية وسياسية واقتصادية معقدة، تجعل من السعي نحو السلام عملية مليئة بالعقبات، وتشمل هذه التحديات ضعف الموارد المالية والبشرية، التدخلات السياسية التي تُقيّد استقلالية هذه المؤسسات، وانعدام التنسيق بين الجهات الفاعلة في المجتمع، وتواجه هذه المؤسسات أحياناً نقص الثقة من قبل الفئات المستهدفة، نتيجة لتصورات خاطئة أو انتماءات سياسية، بالإضافة إلى ذلك، فإن الأزمات العالمية مثل: النزاعات المسلحة، والهجرة الجماعية، والتغيرات الاقتصادية تؤدي إلى تفاقم الأوضاع، وهو ما يزيد الضغط على مؤسسات المجتمع المدني ويحد من قدرتها على الاستجابة بفاعلية. لذلك؛ فإن دراسة هذه التحديات وتحليلها تعد ضرورة لفهم طبيعة الدور الذي تؤديه مؤسسات المجتمع المدني، والبحث عن حلول مستدامة لتعزيز قدرتها على بناء السلم المجتمعي.

أولا: التحديات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني:

على الرغم من التطور الملحوظ في دور المجتمع المدني في الكثير من دول العالم، فإنه يواجه مجموعة من التحديات التي تحد من فاعليته وتأثيره. ويمكن تصنيف هذه التحديات في الآتي:

أ. القيود القانونية والسياسية: تفرض العديد من الدول قوانين صارمة تتحكم في حرية تأسيس المنظمات غير الحكومية وعملها ، وهو ما يؤدي إلى تقليص مساحة العمل المدني؛ وتُظهر بعض التقارير أن بعض الدول تفرض شروطاً تعجيزية على تسجيل هذه المنظمات أو تحد من نشاطها تحت ذرائع الأمن القومي أو النظام العام، وهذا الواقع ينعكس سلباً على قدرة المجتمع المدني على القيام بدوره في تحقيق السلم المجتمعي، وتعزيز الديمقراطية والتنمية[30].

[30] أحمد الفولي، مرجع سابق، ص67.

ب. نقص التمويل المستدام: تُعاني منظمات المجتمع المدني في بعض الدول من تحديات مالية كبيرة؛ حيث يعتمد العديد منها على مصادر تمويل غير مستقرة، مثل: التبرعات أو المساعدات الخارجية. ويؤدي هذا النقص إلى تقليص نطاق الأنشطة المخطط لها وإضعاف قدرتها على الاستجابة للاحتياجات المتزايدة للمجتمع، كما تُثير الشروط المرتبطة ببعض مصادر التمويل، خصوصاً تلك الخارجية، مخاوف على الاستقلالية والشفافية[31].

ت. ضعف التنسيق: على الرغم من تنوع المنظمات المدنية واختلافها، فإن هناك نقصاً واضحاً في آليات التعاون بين هذه الكيانات، وهذا الضعف يُؤدي إلى تكرار الجهود وعدم توحيد الرسائل الموجهة إلى صناع القرار والجماهير. وكذلك غياب الهياكل الفعّالة للتنسيق يحدُ من قدرة المجتمع المدني على إحداث تأثير جماعي ملموس[32].

ث. ضعف الكفاية الإدارية والتنظيمية: تعاني بعض المنظمات من نقص الكوادر المؤهلة إدارياً وفنياً، ولا سيما في دول العالم الثالث، وهو ما يُؤثر على كفاية تنفيذ المشاريع وإدارة الموارد. ويرتبط هذا التحدي بضعف برامج التدريب والتأهيل التي تستهدف العاملين في هذا القطاع، الأمر الذي يُعيق قدرته على تحقيق أهدافه بفاعلية[33].

ج. البيئة السياسية والاجتماعية المضطربة: تواجه منظمات المجتمع المدني صعوبات كبيرة نتيجة للاضطرابات السياسية والاجتماعية التي تشهدها العديد من الدول، مثل: النزاعات المسلحة والانقسامات الطائفية، وتُؤدي هذه الظروف إلى خلق بيئة معقدة يصعب فيها العمل المدني، إضافة إلى زيادة القيود التي تفرضها الحكومات بحجة حفظ الأمن والاستقرار[34].

---

[31] ناصر التركي، مرجع سابق، ص81.
[32] محمد الجابري، مرجع سابق، ص94.
[33] خالد بدر، التنمية المستدامة والمجتمع المدني، الرياض: دار الفكر العربي،2021، ص49.
[34] حسن الدويري، دور مؤسسات المجتمع المدني في حقوق الانسان، دبي، المؤسسة العربية للبحوث، 2018، ص72.

ونستخلص من ذلك، أن التحديات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني، وبخاصة في دول العالم الثالث، تُعبر عن تعقيدات البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعمل فيها. وعلى الرغم من القيود القانونية والسياسية ونقص الموارد وضعف التنسيق، فإن هذه العقبات يمكن أن تكون دافعاً لتعزيز الابتكار والإصرار على إيجاد حلول فعّالة، ولا شك أن التغلب على هذه التحديات يتطلب تضافر الجهود بين المجتمع المدني والحكومات والقطاع الخاص، بالإضافة إلى دعم إقليمي ودولي لتوفير بيئة تُمكن هذه المؤسسات من تحقيق أهدافها، بذلك، يمكن للمجتمع المدني أن يؤدي دوراً أكثر تأثيراً في بناء مجتمعات أكثر استقراراً وشمولية.

وتتمثل خلاصة ما سبق ذكره؛ في أن المجتمع المدني يُسهم بفاعلية في الدفاع عن حقوق الأفراد وتطلعاتهم، بما يشمل الحقوق الصحية، والبيئية، والاقتصادية، كما يؤدي دوراً محورياً في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل الأنظمة الديمقراطية، وهو ما يُمكّنه من التأثير على السياسات الحكومية ومحاسبة المسؤولين، ويُعد وجود مجتمع مدني حر ونشط مؤشراً على ديمقراطية تشاركية سليمة، فعند تعبئة المجتمع المدني، المعروف أحياناً بـ "القطاع الثالث" إلى جانب الحكومة والقطاع التجاري، تتعزز قدرته على التأثير في قرارات صانعي السياسات والقطاع الخاص.

ثانيا: سبل تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني:

ومما تقدم يتضح أن تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني يُعدُّ من الموضوعات الحيوية في الدراسات السياسية والاجتماعية؛ إذ تسهم هذه المؤسسات بشكل كبير في تعزيز السلم الاجتماعي، وتحقيق التنمية المستدامة، وتوطيد الديمقراطية. وبناءً على ذلك، فإن هناك عدة سبل يمكن منها تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني، وسنتناول في التالي هذه السبل من جوانب متعددة:

1. تقوية الإطار القانوني والتشريعي: من أجل تعزيز فاعلية مؤسسات المجتمع المدني، يجب توفير بيئة قانونية تشجع على نشاطها وتحمي حقوقها. ويشمل ذلك:

– **تعديل القوانين المتعلقة بالمؤسسات غير الحكومية وتطويرها:** ويتطلب ذلك تعديل التشريعات التي قد تقيّد عمل هذه المؤسسات أو تعيق نشاطها، بما في ذلك قوانين التسجيل، والتمويل، والإفصاح المالي.

– **تسهيل إجراءات الترخيص:** يجب أن تكون إجراءات تسجيل مؤسسات المجتمع المدني مرنة، وغير معقدة، بهدف تحفيز الأفراد والمجموعات على تشكيل مؤسسات تعمل على تلبية احتياجات المجتمع.

2. دعم التمويل المستدام: أحد التحديات الكبيرة التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني هو التمويل، ومن الضروري العمل على:

– **تنويع مصادر التمويل:** يجب أن تضع المؤسسات استراتيجيات لتنوع مصادر التمويل، بما في ذلك التمويل المحلي والدولي، والتبرعات الخاصة، والشراكات مع القطاع الخاص.

– **إنشاء صناديق تمويل حكومية:** تقدم الحكومة صناديق تمويل خاصة لدعم مشاريع مؤسسات المجتمع المدني التي تسهم في التنمية المستدامة أو تعزيز الحقوق والحريات العامة.

3. تعزيز الشفافية والمساءلة: من أجل ضمان نجاح مؤسسات المجتمع المدني، يجب أن تكون هذه المؤسسات شفافة وقابلة للمساءلة، ويشمل ذلك:

_ **نشر التقارير السنوية والمالية:** يجب على مؤسسات المجتمع المدني أن تلتزم بنشر تقارير سنوية تتضمن معلومات مالية واضحة، وذلك يعزز الثقة بين المجتمع والمستفيدين.

– **الرقابة المجتمعية:** يجب أن تكون هناك آليات تتيح للمجتمع مراقبة أداء هذه المؤسسات والتأكد من أنها تعمل وفقاً للأهداف المعلنة.

4. بناء القدرات والتدريب: من أجل ضمان نجاح مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق أهدافها، من الضروري تطوير مهارات الأفراد العاملين فيها، من خلال:

– **تنظيم دورات تدريبية وورش عمل:** توفير برامج تدريبية متخصصة تهدف إلى تطوير مهارات القيادة، وإدارة المشاريع، والتمويل، وكذلك مهارات التواصل المجتمعي.

– **تعزيز التثقيف السياسي والاجتماعي:** من خلال إقامة برامج تثقيفية تهدف إلى زيادة الوعي بالقضايا الاجتماعية والسياسية وتشجيع المواطنين على المشاركة الفعّالة في الحياة العامة.

5. تعزيز التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومة: من أجل تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني، يجب تشجيع التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني، ويشمل ذلك:

– **التشاور والتنسيق مع الحكومة:** يجب أن تكون هناك آليات للتشاور بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومة فيما يتعلق السياسات العامة التي تؤثر على المجتمع.

– **الشراكات بين الحكومة والمجتمع المدني:** يجب على الحكومة إنشاء شراكات مع مؤسسات المجتمع المدني لدعم المشاريع التي تهدف إلى تحسين مستوى حياة المواطنين.

6. تشجيع المشاركة المجتمعية: من خلال إشراك المواطنين في عملية صنع القرار، يمكن تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني، ويشمل ذلك:

– **استطلاعات الرأي والمشاركة في الفعاليات العامة:** تشجيع المواطنين على التعبير عن آرائهم في القضايا التي تخصهم، سواء من خلال الاستطلاعات أو المشاركة في الاجتماعات العامة.

- **إقامة منتديات حوارية:** تنظيم فعاليات حوارية تجمع بين مختلف الفئات الاجتماعية لتعزيز التفاهم وبناء حلول جماعية للمشاكل المجتمعية.

7. **التعاون مع المجتمع الدولي:** التعاون مع المنظمات الدولية يمكن أن يسهم في دعم مؤسسات المجتمع المدني محلياً، من خلال:

- **الاستفادة من الخبرات الدولية:** يمكن أن تسهم المنظمات الدولية في نقل المعرفة والتجارب الناجحة لمؤسسات المجتمع المدني المحلية.
- **المشاركة في الشبكات الدولية:** يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تصبح جزءاً من شبكات دولية تهتم بالقضايا المشتركة، وذلك يساعد في تبادل الخبرات والموارد.

8. تعزيز الثقافة الديمقراطية: أحد الأبعاد المهمة في تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني هو العمل على نشر ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان، ويتطلب ذلك:

- **برامج تعليمية مدرسية وجامعية:** يجب أن تُدرج مفاهيم حقوق الإنسان والمواطنة والديمقراطية ضمن المناهج الدراسية في جميع المستويات التعليمية.
- **الحملات الإعلامية:** دعم الحملات الإعلامية التي تعزز من ثقافة المشاركة المجتمعية، وتوضح دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز السلم المجتمعي.

9. استخدام التقنية: يمكن أن تؤدي التقنية دوراً مهماً في تعزيز فاعلية مؤسسات المجتمع المدني، وذلك من خلال:

- **استخدام المنصات الرقمية:** يتيح الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي لمؤسسات المجتمع المدني التواصل بشكل مباشر مع الجمهور، وهذا يسهل نشر المعلومات والتفاعل مع المستفيدين.
- **التطبيقات الرقمية لإدارة المشاريع:** يمكن لمؤسسات المجتمع المدني استخدام برامج وأنظمة لتخطيط المشاريع وتنفيذها بشكل أكثر كفاية وفاعلية.

10. حماية حقوق مؤسسات المجتمع المدني: من المهم أن تتخذ إجراءات لحماية مؤسسات المجتمع المدني من أي تهديدات قد تواجهها، سواء كانت قانونية أو اجتماعية، عن طريق:

- **وضع آليات قانونية لحمايتها:** يجب أن يكون هناك ضمانات قانونية تحمي مؤسسات المجتمع المدني من أي تضييق أو اعتداء على حرية العمل.
- **تقديم الدعم المعنوي والسياسي:** يجب أن تدعم الحكومة والأحزاب السياسية حقوق مؤسسات المجتمع المدني في التعبير عن آرائها وتنفيذ أنشطتها بحرية.

ومن خلال تنفيذ تلك السبل، يمكن تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني بشكل فعال، وهو ما يسهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وتحقيق التنمية المستدامة، وضمان احترام حقوق الإنسان والمواطنة.

الخاتمة:

تُعدُّ مؤسسات المجتمع المدني أحد أهم العناصر الأساسية التي تسهم في تعزيز السلم المجتمعي وبناء علاقات قائمة على التعاون والتفاهم بين مكونات المجتمع كافة، من خلال تعزيز الحوار المفتوح والمشاركة الفعّالة في صنع القرار، وتسهم هذه المؤسسات في نشر قيم التسامح والعفو والمساواة بين الأفراد والجماعات؛ ولا يخفى أن دورها في الدفاع عن الحقوق والمراقبة والمحاسبة يجعلها قادرة على التصدي للتهديدات التي قد تتسبب في تفكيك الوحدة المجتمعية أو خلق النزاعات. وفي ختام هذه الدراسة، يتبين أن مؤسسات المجتمع المدني تمتلك دوراً فاعلاً في تعزيز السلم المجتمعي والحد من النزاعات، وتعد كذلك تُعتبر ركيزة أساسية لتعزيز السلم المجتمعي من خلال تفعيل دورها في تعزيز الحوار والمشاركة، وتوعية المجتمع بقيم التسامح والتعايش، فضلاً عن قيامها بمهمة الرقابة والدفاع عن الحقوق الأساسية. إنّ هذه المؤسسات تعمل على بناء جسور الثقة والتواصل

بين مختلف فئات المجتمع، مما يسهم في تقليل الفجوات والصراعات، ويعزز من الاستقرار الاجتماعي والعدالة على الرغم من كل التحديات التي تواجهها. ويمكن في نهاية هذه الخلاصة، بيان بعض النتائج التي توصل إلها الباحثان، وهي:

- تساعد مؤسسات المجتمع المدني على فتح قنوات التواصل وتعزيز سبل الحوار بين مختلف فئات المجتمع، مما يسهم في تقليل الفجوات والصراعات وتحقيق بيئة ملائمة للحوار البنّاء.
- مؤسسات المجتمع المدني تسهم بشكل كبير في رفع مستوى مشاركة المواطنين في عمليات اتخاذ القرار، وذلك يعزز شعور الانتماء والمسؤولية تجاه تطوير المجتمع.
- تعمل المؤسسات، من خلال البرامج التوعوية والتثقيفية، على نشر قيم التسامح والتعايش، زهذا يقلل من الانقسامات ويسهم في تحقيق السلام الاجتماعي.
- تقوم مؤسسات المجتمع المدني بدور رقابي على السياسات والإجراءات الحكومية، وهذا يساعد في الحد من الفساد وانتهاكات الحقوق، وذلك يؤدي إلى خلق بيئة أكثر عدالة وشفافية.
- تؤدي المؤسسات، في أحيان كثيرة، دور الوساطة بين الأطراف المختلفة، وذلك يسهم في حل النزاعات بطرق سلمية دونما تصعيد
- ساعدت المؤسسات، عبر دعم مبادئ الشفافية والمساءلة، في بناء ثقة المواطن في الجهات الحكومية، وذلك يسهم في استقرار المجتمع على المدى الطويل.

المراجع والمصادر:

- أحمد حبيب، ثورة جنوب أفريقيا المعلقة: الآمال والآفاق، (عمان: دار نشر زيد، 2003م).
- أحمد الزعبي، العدالة الانتقالية في بناء السلم المجتمعي، (بيروت: دار النهضة العربية، 2015م).
- أحمد الفولي، تاريخ المجتمع المدني في العالم العربي، (القاهرة: دار النشر العربية، 2015م).
- ادريس عبدالله فيصل، "ثقافة السلم الاجتماعي والتعايش السلمي في المجتمع، مركز الدراسات الاستراتيجية"، جامعة كربلاء، العراق، 21 مايو 2024، https://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2024/05/21/
- جوزيف ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، (الرياض: دار العبيكان، 2007م).
- حسن الدويري، دور مؤسسات المجتمع المدني في حقوق الإنسان، (دبي: المؤسسة العربية للبحوث، 2018م).
- خالد بدر، التنمية المستدامة والمجتمع المدني، (الرياض: دار الفكر العربي، 2021م).
- خالد القرشي، ثقافة السلام في المجتمعات المتنازعة، (عمان: دار الثقافة، 2018م).
- ديسموند تيتو، لا مستقبل دون غفران، (نيويورك: منشورات دار نشر دابلداي، 1999م).
- رشا الصوالحه، "تعريف مؤسسات المجتمع المدني": https://mawdoo3.com/
- زينب الموسوي، دور المرأة في بناء السلام: دراسة حالة كولومبيا، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2016م).
- عمر سليمان، مراقبة تنفيذ اتفاقيات السلام: دور المجتمع المدني، (الرباط: مركز دراسات السلام، 2020م).
- فراس حمدوني، "دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في مناطق سيطرة القوات غير الحكومية، 2023م"، على موقع بيتنا

الإلكترونـــي: https://ar.baytna.org/blog/feras-hamdouni-rights-and-civil-society?utm_source=chatgpt.com

- محمد الجابري، دور المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2019م).
- محمد خالد، المجتمع المدني وتحقيق السلام في النزاعات المسلحة، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2017م).
- محمد عبدالنبي لاشين، "دور المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان"، المجلة القانونية: https://jlaw.journals.ekb.eg/article_269820.html
- محمود ممداني، المواطن والموضوع: أفريقيا المعاصرة وإرث الاستعمار المتأخر، (نيو جرسي: منشورات جامعة برينستون، 1996م).
- مرام خمايسة، "أهمية السلم الاجتماعي"، 10 أغسطس 2023، على الموقع: https://mawdoo3.com
- مركز الملك عبدالعزيز للتواصل الحضاري، "دور مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني لتحقيق التلاحم والتعايش الاجتماعي":-https://www.kaccc.org.sa/ar/Details/index/558?utm_source=chatgpt.com
- مصطفى محمد قاسم، غانم بن سعد الغان، "دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الاجتماعية، للشباب السعودي وفق رؤية المملكة 2030م"، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، مجلد 46، العدد رقم 2 أبريل 2019م.
- منظمة المجتمع المدني، "الوصول إلى قانون المجتمع المدني"، منشور على موقع الاتحاد الأوروبي، https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=LEGISSUM:civil_society_organisation
- موقع الأمم المتحدة: https://www.un.org/ar/chronicle/article/20240

- موقع الأمم المتحدة: https://www.un.org/ar/get-involved/un-and-civil-society?utm_source=chatgpt.com
- ناصر التركي، المنظمات غير الحكومية في العالم العربي: التحديات والفرص، (بيروت: دار الكتب الجامعية، 2017م).
- هشام عزالدين مجيد علي، خيرالله سبهان عبدالله حمد، "مرتكزات السلم المجتمعي في مرحلة ما بعد النزاع"، مجلة حمورابي، العدد 46، 2023م.
- ياسمين سوكا، دور المجتمع المدني في العدالة الانتقالية: الآليات العالمية والواقع المحلي بعد الإبادة الجماعية والعنف الجماعي، (لندن: منشورات دار نشر روتليدج، 2006م).
- UN "الإساكو"، الدورة التاسعة للجنة التنمية الاجتماعية، البند 5ج، "أثر مشاركة الشباب على التماسك الاجتماعي".